

جودة المراجعة الداخلية ودورها في ترشيد القرارات المالية
(دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بالسودان)

**The Quality of Internal Auditing and Its Role in Rationalising Financial
Decisions (A Field Study on A Sample of Banks in Sudan)**

إعداد :

- د. ياسر تاج السرمجد سند، أستاذ المحاسبة المشارك-جامعة النيلين.

yasirsanad@gmail.com

- إسراء معاوية إسماعيل ميرغني، باحث دكتوراة-جامعة النيلين

esraamoawya10@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة إلى اختبار دور جودة المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية (الاستثمارية والتمويلية) في عينة من المصارف بالسودان، تمثلت مشكلة الدراسة في تدني كفاءة هذه القرارات كما تجسد في الأزمة الائتمانية وأزمة السيولة التي عانى منها القطاع المصرفي، مع مؤشرات سلبية كارتفاع القروض المتعثرة وتراجع العائد على الاستثمار. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وكل من ترشيد القرارات الاستثمارية (من خلال تحليل الاستثمارات وتقييم المخاطر) وترشيد القرارات التمويلية (من خلال توفير تقارير دقيقة وموثوقة). وتوصي الدراسة بدعم وظيفة المراجعة الداخلية بآليات متطورة لتحليل المخاطر وتعزيز نظمها لتوفير بيانات عالية الجودة، مما يساهم في تحسين عملية صنع القرار المالي.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الداخلية، القرارات المالية، القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية:

Abstract

The study aimed to test the role of internal audit quality in rationalising financial decisions (investment and financing) in banks in Sudan. The problem addressed in the study was the low efficiency of these decisions, as reflected in the credit crisis and liquidity crisis suffered by the banking sector, with negative indicators such as an increase in non-performing loans and a decline in return on investment. The study adopted a descriptive analytical approach. The results showed a statistically significant positive relationship between the quality of internal auditing and both the rationalisation of investment decisions (through investment analysis and risk assessment) and the rationalisation of financing decisions (through the provision of accurate and reliable reports). The study recommends supporting the internal audit function with advanced risk analysis mechanisms and strengthening its systems to provide high-quality data, thereby contributing to improved financial decision-making..

Keywords: Internal Audit Quality, Financial Decisions, Investment Decisions, Financing Decisions

مقدمة:

تعتبر المراجعة الداخلية من الركائز الإدارية التي تطور مفهومها بشكل جذري، متحولة من مجرد نشاط رقابي تقليدي يركز على الكشف عن الأخطاء والغش في بدايات القرن العشرين، إلى وظيفة استشارية مستقلة وموضوعية في منتصفه، تهدف إلى إضافة قيمة حقيقية وتحسين عمليات المنظمة. وقد تبلور هذا التطور ليصبح مفهوم جودة المراجعة الداخلية المعاصر يعني ذلك الإطار المتكامل الذي يقاس بمدى توافر عناصر الاستقلال التنظيمي والكفاءة المهنية للمراجعين، وتطبيق منهجية قائمة على تقييم المخاطر، وفعالية متابعة التوصيات، وصولاً إلى تحقيق أعلى مستويات الموثوقية والشفافية في المعلومات المالية والتشغيلية. تعد القرارات المالية حجر الأساس في تحديد مسار وأداء أي منظمة، حيث يشير تطور الفكر الإداري إلى تحولها من قرارات حدسية ترتكز على الخبرة الشخصية فقط، إلى قرارات علمية رشيدة تعتمد على تحليل منهجي للمعلومات الكمية والنوعية الموثوقة وفي الوقت المناسب. وهذا التحول يجسد مفهوم ترشيد القرارات المالية، الذي لم يعد يقتصر على مجرد اختيار البديل الأفضل، بل يشمل عملية منهجية شاملة تبدأ

بتشخيص المشكلة ومروراً بجمع وتحليل البيانات، ووضع المعايير، وتقييم البدائل في ضوء الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ومعايير العائد والمخاطرة، وانتهاءً بمتابعة تنفيذ القرار وتقييم نتائجه.

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الدور الذي تلعبه جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل في ترشيد القرارات المالية (الاستثمارية والتمويلية) كمتغير تابع في المصارف السودانية. ومن ثم، فإنها تهدف إلى تقديم إضافة علمية وعملية من خلال اختبار هذا التأثير ميدانياً، ساعيةً في نطاقها التطبيقي إلى تقديم تشخيص دقيق لواقع هذه العلاقة، مما يمكن إدارات تلك المصارف من تعزيز آلياتها الرقابية الداخلية لاتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة وفعالية، تدعم استقرارها ونموها في بيئة اقتصادية متقلبة.

1.1 مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من تدني مستوى جودة وكفاءة القرارات المالية في المصارف العاملة بالسودان، وهو ما تجسد عملياً في "الأزمة الائتمانية وأزمة السيولة التي شهدتها القطاع المصرفي السوداني"، والتي اتخذت مظاهر ملموسة تمثلت في: ازدحام العملاء أمام المصارف، وصعوبة سحب الودائع، وارتفاع غير مسبوق في أسعار العملات، مما أفضى إلى حالة من الذعر المصرفي وتآكل ثقة العملاء؛ وهي جميعها أعراض تشير إلى خلل عميق في آلية صنع القرار. كما تجلى هذا التدني في مؤشرات أداء سلبية هيكلية مثل: ارتفاع نسب القروض المتعثرة نتيجة لضعف أدوات إدارة الائتمان، وتراجع العائد على الاستثمار، وضعف كفاءة تخصيص رأس المال. تشير هذه المظاهر مجتمعة إلى قصور جوهري في دقة وموثوقية البيانات المالية والتشغيلية، وضعف في منهجيات تحليل المخاطر وتقييم المشاريع التي تُبنى عليها القرارات؛ مما يبرز التساؤل الرئيس ما دور جودة المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية في المصارف العاملة بالسودان؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة الإحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف السودانية؟
- ما طبيعة العلاقة الإحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية في المصارف السودانية؟

2.1 أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من الحاجة إلى فهم أعمق لدور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القرارات المالية، من خلال تحليل العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات المالية، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية وتقديم إطار نظري يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية.

- الأهمية العملية: تكتسب الدراسة أهميتها العملية من خلال تقديمها تشخيصاً واقعياً لإدارة المراجعة الداخلية وأثرها على جودة القرارات في المصارف السودانية، مما يوفر لمتخذي القرار في هذه المصارف ومجلس الإدارة وهيئات الرقابة معايير عملية لقياس وتحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية. كما تقدم نتائجها توصيات يمكن أن تساعد في صياغة السياسات واللوائح التي تعزز من فعالية الرقابة الداخلية، وبالتالي تعظيم كفاءة تخصيص الموارد وترشيد المخاطرة، مما ينعكس إيجاباً على سلامة واستقرار القطاع المصرفي السوداني ككل.

3.1 أهداف الدراسة

1. التحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف العاملة بالسودان.
2. التحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية في المصارف العاملة بالسودان.

4.1 فرضيات الدراسة:

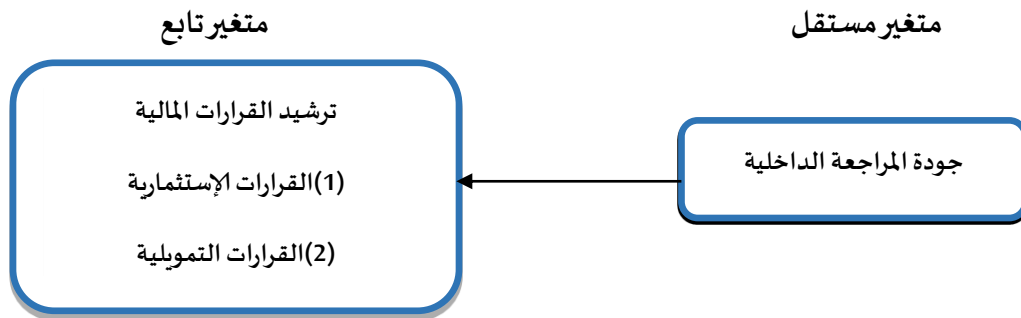
ولحل مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية .
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية.

5.1 نموذج الدراسة:

بناءً على ماتم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وعناصرها يمكن عرض أنموذج الدراسة وفقاً للشكل رقم (1) الذي يوضح المتغير المستقل والمتمثل في جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات المالية متغير تابع، كما يهدف نموذج البحث إلى توضيح العلاقة التي يستهدف البحث إختبارها على النحو التالي:

الشكل رقم (1) العلاقة بين المتغيرات



المصدر: إعداد الباحثين، 2025م

6.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام استبانة إلكترونية لجمع البيانات من عينة من المصارف السودانية. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات وتحديد مدى العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيدها القرارات المالية.

7.1 الدراسات السابقة:

- **النور: (2019)** تناولت الدراسة مشكلة صعوبة وخطورة القرار الاستثماري بسبب المخاطر المحيطة به. وهدفت إلى بيان دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تحسين وترشيدها القرارات الاستثمارية في المصارف السودانية من خلال تجنب المخاطر والتنبؤ بها. وتوصلت إلى أن تطبيق هذا النوع من المراجعة يساهم في الاستغلال الأمثل للبدائل وعمل تحليلات دقيقة للوصول للقرار السليم، كما أوصت بضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة تدعم القرار الاستثماري.
- **Ahmad (2020)** تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير التحيز السلوكي (نقص الثقة) على القرارات المالية للمستثمرين. وهدفت إلى اختبار العلاقة بين تحيز نقص الثقة واتخاذ القرارات المالية قصيرة وطويلة الأجل في سوق باكستان. وأظهرت النتائج وجود تأثير سلبي ملحوظ لهذا التحيز على القرارات بغض النظر عن مدتها، وأوصت بضرورة توعية المستثمرين لتجنب الاعتماد على المشاعر والاستدلالات المعرفية في استراتيجياتهم الاستثمارية.
- **Kaawaase وآخرون: (2021)** انبثقت مشكلة الدراسة من الارتباط المستمر بين ضعف آليات حوكمة الشركات وضعف جودة التقارير المالية. وهدفت إلى تحديد العلاقة بين سمات حوكمة الشركات وجودة التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية في المؤسسات المالية الأوغندية. وتوصلت إلى أن خبرة مجلس الإدارة وأداء دوره وجودة التدقيق الداخلي ترتبط إيجابياً بجودة التقارير المالية، بينما لم تكن استقلالية المجلس مؤشراً هاماً.
- **Ismael and Kamel (2021)**: تمثلت مشكلة الدراسة في مدى قدرة جودة التدقيق الداخلي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وهدفت إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وممارسات إدارة الأرباح في الشركات البريطانية. وكشفت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين جودة التدقيق الداخلي وممارسات إدارة الأرباح، مع وجود تأثير أكبر لكفاءة المدققين مقارنة باستقلاليتهم في الحد من هذه الممارسات.
- **AL Fayi (2022)**: تناولت الدراسة مشكلة ضغط الإدارة على المدققين الداخليين لتعديل تقاريرهم. وهدفت إلى فحص تأثير جودة وظيفة التدقيق الداخلي على قدرة المدققين على مقاومة هذا الضغط. وأظهرت النتائج وجود

علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة الوظيفة وقدرة المدققين على مقاومة الضغط وعدم تعديل التقارير، مما يعزز مصداقية وموضوعية عملية التدقيق الداخلي.

● **أمير ويوسفي (2023)** تناولت الدراسة مشكلة تأثير هيكل التمويل على قرارات الشركات المالية. وهدفت إلى إبراز أهمية الهيكل المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية في إحدى الشركات الجزائرية. وتوصلت إلى أن الاعتماد الكبير على الديون قصيرة الأجل يقيد استقلالية الشركة في قراراتها المالية ويعرضها لمخاطر عدم التسديد، على الرغم من تمتعها بسيولة جيدة.

● **فالح والشجيري (2024)** تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير جودة المحاسبة على كفاءة القرارات الاستثمارية. وهدفت إلى تحديد أثر جودة المحاسبة على كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية. وتوصلت إلى أن تحسن مستوى الجودة المحاسبية يساهم في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية، وأوصت بالالتزام بالمعايير الدولية والتطوير المستمر للنظام المحاسبي.

● **محمد ومحمود (2025)** تناولت الدراسة مشكلة تأثير التطور التكنولوجي السريع على تعقيد القرار المالي. وهدفت إلى تحليل تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على كفاءة اتخاذ القرارات المالية في الشركات المصرية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية، حيث يفسر الذكاء الاصطناعي أكثر من 56% من التباين في كفاءة القرار، مع تأثير ملحوظ على دقة وكفاءة العمليات المالية.

● **كحلة (2025)** تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية استغلال البيانات الضخمة لتحسين القرار المالي. وهدفت إلى تقييم دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية في البورصة المصرية. وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين متطلبات تحليل البيانات الضخمة (التكنولوجية والبشرية والتنظيمية) وترشيد القرارات المالية.

عند مقارنة دراسة الباحثان بالدراسات السابقة، يتضح أن معظم الدراسات ركزت على أبعاد جزئية أو وسيطة للعلاقة موضوع البحث. فبعضها تناول دور المراجعة المبنية على المخاطر في ترشيد القرار الاستثماري فقط (النور، 2019)، أو تأثير التحيزات السلوكية على القرارات (Ahmad, 2020)، أو علاقة الجودة بجودة التقارير المالية وإدارة الأرباح (Kaawaase et al., 2021; Ismael & Kamel, 2021)، أو مقاومة الضغوط (AL Fayi, 2022). كما ركزت دراسات أخرى على متغيرات مستقلة أخرى مثل الهيكل المالي (أمير ويوسفي، 2023)، وجودة المحاسبة (فالح والشجيري، 2024)، والذكاء الاصطناعي (محمد ومحمود، 2025)، والبيانات الضخمة (كحلة، 2025) كعوامل مؤثرة في ترشيد أو كفاءة القرار. وبالتالي، تتميز دراسة الباحثان الحالية بالشمولية من خلال الربط المباشر بين جودة

المراجعة الداخلية كمتغير مستقل شامل وكل من القرارات الاستثمارية والتمويلية معاً في آن واحد، مما يعطي صورة متكاملة لم تقدمها الدراسات السابقة، كما تطبق هذا الربط في بيئة المصارف السودانية التي تمثل سياقاً تطبيقياً متميزاً، ساعياً بذلك إلى سد الفجوة البحثية القائمة حول هذا التأثير الشامل والمباشر.

2. الإطار النظري:

1.2 جودة المراجعة الداخلية:

تُعرف جودة المراجعة الداخلية بأنها نظام متكامل يعتمد على جودة المدخلات (كفاءة فريق العمل)، والعمليات (الالتزام بالمعايير)، والمخرجات (القيمة المضافة للتقارير)، حيث تقاس جودة الفريق بالخبرة والاستقلالية والتدريب المستمر (محمد، 2016، ص. 871-872). وتستند هذه الجودة إلى مقومات أساسية تشمل الالتزام بمعايير الأداء المهني، والتأهيل التقني والمهني، والاستقلالية التنظيمية، ومهارات التحليل والتواصل، والمعرفة المتخصصة بإدارة المخاطر والرقابة (المدلل، 2007، ص. 75؛ العبادي، 2007، ص. 121). وتتجلى عناصرها الأساسية في الفحص والتحقق من دقة العمليات، وتحليل السياسات، والتأكد من الالتزام باللوائح، والتقييم الشامل للكفاءة، وإعداد التقارير التوصيفية (الصحن وكامل، 2000، ص. 221؛ شحاتة، 1971، ص. 20). وتتأثر الجودة بعوامل متعددة تشمل المؤهلات العلمية والمهنية، والخبرة العملية، والتدريب المستمر، وحجم أعمال القسم، والاستقلالية التنظيمية، والمعرفة التكنولوجية، حيث تؤكد الدراسات الحديثة على أهمية علاقة المراجع الداخلي بالإدارة الخارجية ووصوله إلى المعلومات (Krichene&Baklouti, 2021, p. 29) ، وكذلك ضرورة توفر الخبرة السابقة والمؤهلات المتخصصة. (Kaawaase et al., 2021, p. 360)

يرى الباحثان أن جودة المراجعة الداخلية تمثل دعامة أساسية لفاعلية النظام الرقابي في المصارف، حيث تتجاوز المفهوم التقليدي القائم على الفحص والتحقق لتصبح وظيفة استراتيجية تهدف إلى خلق قيمة مضافة. وتعتمد هذه الجودة على تكامل ثلاث ركائز رئيسية: مدخلات تتمثل في كفاءة فريق العمل المؤهل علمياً ومهنيّاً والمزود بالخبرات التخصصية والتدريب المستمر؛ وعمليات تركز على الالتزام الصارم بمعايير الأداء المهني وتطبيق أساليب تحليلية متطورة في تقييم المخاطر والرقابة؛ ومخرجات تتجلى في تقارير مهنية دقيقة وموثوقة تدعم متخذي القرار. وتظل الاستقلالية التنظيمية وتوافر الموارد الكافية والعقلية التحليلية النقدية عوامل مهمة في تحقيق هذه الجودة، مما يمكن المراجعة الداخلية من أداء دور محوري في تعزيز حوكمة المصرف وترشيد قراراته المالية في بيئات تتسم بالمخاطر العالية والتغيرات المتسارعة.

2.2 القرارات المالية:

تُعرّف القرارات المالية بأنها اختيار مدروس بين بدائل متعددة لمعالجة قضية مالية بهدف تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وثروة ملاكها، وتعد قرارات مصيرية ذات أثر طويل الأمد يصعب تصحيحها حال خطئها (صديقي وآخرون، 2017، ص. 87؛ جمام ودباش، 2015، ص. 71). وتكمن أهميتها في مساهمتها المباشرة في تحقيق أهداف المؤسسة، وضمان استمراريته، ومعالجة المشكلات التمويلية، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية، والحفاظ على مؤشرات الربحية والسيولة (فلاق، 2023، ص. 11-12؛ علوان وشعباني، 2020، ص. 763). وتصنف القرارات المالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: قرارات الاستثمار التي تركز على التوظيف الأمثل للأموال لتحقيق عوائد مجزية (البصري وجاسم، 2017، ص. 222؛ هباش ومناع، 2018، ص. 635)، وقرارات التمويل التي تهتم بتحديد مصادر الأموال وتكلفتها بهدف تحقيق هيكل تمويلي أمثل (الموسي وآخرون، 2007، ص. 217؛ بن سنة وقاشي، 2021، ص. 250)، وقرارات توزيع الأرباح التي تتعلق بتحديد نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين مقابل تلك المعادة للاستثمار (نصير وبن عمر، 2017، ص. 167). وتتميز هذه القرارات بطابعها الملزم والتشابكي مع كافة وظائف المؤسسة، كما تتأثر بعوامل خارجية (كالأوضاع الاقتصادية والتشريعات)، وعوامل داخلية (ككفاءة نظم المعلومات)، وسمات متخذ القرار الشخصية (كالمجازفة أو الحذر)، وأهمية القرار نفسه (تومي وسكينة، 2021، ص. 501؛ بروب، 2020، ص. 376؛ المغربي، 2019، ص. 60).

يرى الباحثان أن القرارات المالية تمثل اختيارات استراتيجية معقدة تحدد التوجه التمويلي والاستثماري للمصرف، وتتمس بطابعها الملزم والتداخلي مع كافة الوظائف التشغيلية. وتصنف إلى ثلاثة أنواع رئيسية: قرارات الاستثمار التي تركز على التوظيف الأمثل للأموال لتحقيق عوائد مجزية مع إدارة المخاطر المرتبطة بها، وقرارات التمويل التي تهتم بتحديد مصادر الأموال وتكلفتها بهدف تحقيق هيكل تمويلي أمثل، وقرارات توزيع الأرباح التي تتعلق بتحديد نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين مقابل تلك المعادة للاستثمار. وتتأثر هذه القرارات بعوامل داخلية تتمثل في كفاءة نظم المعلومات المالية وجودة البيانات، وعوامل خارجية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسات النقدية، مما يستلزم دعمها بآليات رقابية فعالة كالمراجعة الداخلية لضمان دقة التحليلات المالية وموثوقية التقارير كمدخلات أساسية لترشيد هذه القرارات.

3.2 العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات المالية

تعتبر جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات المالية من المواضيع المهمة في مهنة المحاسبة والمراجعة والتي تتطلب فهماً للعوامل التي تؤثر على كفاءة الأداء المالي في المؤسسات. حيث تمثل المراجعة الداخلية دور مهم في تعزيز جودة المعلومات المالية، مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية مدروسة. من خلال توفير تقييم دقيق للأداء الداخلي، كما

تساهم المراجعة الداخلية في تحسين فعالية العمليات وتقليل المخاطر المالية، مما يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذلك تتطلب جودة المراجعة الداخلية وجود معايير واضحة وإجراءات دقيقة لضمان موثوقية المعلومات المقدمة للإدارة. فعندما تكون عملية المراجعة الداخلية فعالة، فإنها توفر بيانات دقيقة ومحدثة، مما يساعد المديرين في اتخاذ قرارات مالية رشيدة (خالدي، 2011، ص. 113-114). كما أن وجود نظام مراجعة داخلي قوي يمكن أن يساهم في تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة، حيث يشعرون أن المؤسسة تتبع ممارسات جيدة في الإدارة المالية والرقابة (بلفقيه وباشيخ، 2014، ص. 26). حيث يصبح ترشيد القرارات المالية أكثر أهمية. تعتمد المؤسسات على المراجعة الداخلية لتقييم المخاطر والفرص المحتملة، مما يمكنها من تعديل استراتيجياتها المالية وفقاً للظروف السائدة. إن تحسين جودة المراجعة الداخلية لا يساهم فقط في اتخاذ قرارات مالية أفضل، بل يعزز أيضاً من استدامة المؤسسة ونجاحها على المدى الطويل من خلال تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد وتقليل حدة المخاطر (إسماعيل، 2021، ص. 3).

1.3.2 العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية.

تعتبر جودة المراجعة الداخلية من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسات. فالمراجعة الداخلية الفعالة تساهم في توفير معلومات دقيقة وموثوقة للإدارة (إسماعيل، 2021، ص. 1). مما يمكنها من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. عندما تكون هناك آلية مراجعة داخلية قوية، فإنها تساعد في تحديد المخاطر المحتملة وتقييم العوائد المتوقعة من المشاريع الاستثمارية. هذا التقييم الدقيق يعزز من قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات استثمارية استراتيجية تتماشى مع الأهداف العامة للمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جودة المراجعة الداخلية تعزز من الشفافية والمصدقية في التقارير المالية (عميرة، 2018، ص. 11)، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويحفزهم على دعم المشاريع الاستثمارية (الناغي، الجوهري، ومجمل، 2023، ص. 189). علاوة على ذلك، تساهم المراجعة الداخلية في تحسين فعالية العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسة. فهي تساهم في الكشف عن الأخطاء والاحتمالات المحتملة التي قد تؤثر سلباً على الأداء المالي (مليجي، 2013، ص. 1). من خلال تقليل هذه المخاطر، يمكن للإدارة أن تركز على الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية وتجنب تلك التي قد تكون محفوفة بالمخاطر. كما أن وجود نظام مراجعة داخلي قوي يعزز من التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح المعمول بها (يوسف، جبريل، ومضوي، 2021، ص. 22)، مما يضمن عدم تعرضها لعقوبات قانونية قد تؤثر على استثماراتها. بالتالي، فإن جودة المراجعة الداخلية لا تقتصر فقط على تحسين الأداء المالي، بل تمتد لتشمل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق. في النهاية، يمكن القول إن العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية هي علاقة تكاملية. فكلما كانت جودة المراجعة الداخلية أعلى، زادت قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة وفعالة. وهذا بدوره يساهم في تحقيق أهداف النمو والتوسع للمؤسسة (على، 2021). إن الاستثمار في تحسين جودة

المراجعة الداخلية يعد استثمارًا حكيماً يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الموظفين والمستثمرين والمجتمع ككل. لذا، يجب على المؤسسات أن تعطي الأولوية لتعزيز نظم المراجعة الداخلية كجزء أساسي من استراتيجياتها الاستثمارية لضمان نجاحها واستدامتها في المستقبل (الجميحي، لوبيز، دين، وبلوي، 2023، ص. 280).

2.3.2 العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية.

تُعتبر جودة المراجعة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة في ترشيد القرارات التمويلية للمؤسسات، حيث أنها تساهم في توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة التي تحتاجها الإدارة. ترتبط جودة المراجعة الداخلية بمدى كفاءة وفعالية العمليات المالية والإدارية، مما يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات على اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة (الشيخ وموسى، 2020، ص. 160). فعندما تكون هناك آلية مراجعة داخلية قوية، تزداد موثوقية البيانات المالية، مما يساعد الإدارة على تقييم الخيارات التمويلية المتاحة بشكل أفضل. هذا التقييم الدقيق يمكّن المؤسسات من اختيار أفضل الحلول التمويلية التي تتماشى مع أهدافها الاستراتيجية وتوجهاتها المستقبلية، مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق. بالإضافة إلى ذلك، تساهم جودة المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات التمويلية. من خلال إجراء تقييم شامل للمخاطر المحتملة التي قد تواجهها المؤسسة، يمكن للمراجعين الداخليين تقديم توصيات تساعد الإدارة في تجنب القرارات غير المدروسة (محمود وسعد الدين، 2022، ص. 586-587). كما أن وجود نظام مراجعة داخلي فعال يضمن الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية، مما يقلل من احتمالية التعرض للعقوبات أو المشكلات القانونية التي قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي للمؤسسة. بالتالي، فإن تحسين جودة المراجعة الداخلية لا يساهم فقط في اتخاذ قرارات تمويلية أفضل، بل يعزز أيضًا من استدامة المؤسسة ونجاحها على المدى الطويل (بلعروس، 2018، ص. 17). لذلك يمكن القول إن العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية هي علاقة تكاملية تدعم تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة. فكلما كانت جودة المراجعة الداخلية أعلى، زادت فعالية القرارات التمويلية المتخذة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي العام. لذلك، ينبغي على المؤسسات الاستثمار في تطوير نظم المراجعة الداخلية وتعزيز كفاءتها، حيث يشكل ذلك استثمارًا استراتيجيًا يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية. إن تعزيز جودة المراجعة الداخلية يعد خطوة أساسية نحو تحقيق النجاح المالي من خلال زيادة الثقة في معلومات التقارير المالية، وتفعيل هيكل الرقابة الداخلية (أحمد، 2021، ص. 663).

يرى الباحثان أن تفعيل جودة المراجعة الداخلية، المتمثلة في استقلاليتها التنظيمية، وكفاءة فرقها المهنية المسلحة بأدوات التحليل المتقدمة، وتغطيتها الشاملة للمخاطر، وفعاليتها متابعتها للتوصيات. توفر للإدارة بيانات مالية عالية الدقة، وتحليلات استباقية للمخاطر، وضمانًا للالتزام التنظيمي، مما يحول عملية اتخاذ القرار المالي من مجرد رد على الأحداث إلى قرار مدروس قائم على حقائق موضوعية، ويخفض درجة عدم اليقين، ويعزز بشكل مباشر من عقلانية ورشادة هذه القرارات الاستثمارية والتمويلية.

3. الدراسة الميدانية

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من العاملين في ثلاثة مصارف سودانية رائدة (بنك السودان المركزي، بنك النيل، وبنك الخرطوم) والذين يمثلون الفئات الوظيفية ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث. وتم تطبيق أسلوب العينة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع 140 استبانة واسترجاع 118 استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت 84.3%. مما يضمن تمثيلاً متوازناً للمستويات الوظيفية المختلفة ويعزز مصداقية النتائج.

2.3 الأساليب الإحصائية:

تمت معالجة البيانات التي جُمعت عبر الاستبيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث طُبقت مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة. شمل ذلك اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا لضبط الاتساق الداخلي، والأساليب الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لوصف خصائص العينة. كما استُخدم اختبار كاي تربيع لفحص دلالة الفروق الإحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ وقد تم التأكد من صدق الأداة بعرضها على محكمين متخصصين، وضُمن ثباتها من خلال قيم كرونباخ ألفا المقبولة.

جدول (1) معامَل الثبات (طريقة الفاكرونباخ)

المصدقية	الثبات	عدد العبارات	الفرضيات
0.946	.894	10	الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية
0.944	.892	10	الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يظهر الجدول (1) معاملات الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، حيث سجلت الفرضية الأولى (العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية) معامل ثبات بلغ 0.894، بينما سجلت الفرضية الثانية (العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية) معامل ثبات بلغ 0.892، مما يشير إلى اتساق داخلي عالٍ وموثوقية ممتازة لأداة الدراسة تتجاوز المعايير المقبولة (0.70)، ويعزز ذلك قيم المصدقية المرتفعة التي بلغت 0.946 و0.944 على التوالي، مما يؤكد صلاحية البيانات للتحليلات الإحصائية اللاحقة.

3.3 تحليل البيانات الأساسية:

1.3.3 التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضيات الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة

المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية

جدول (2) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الأولى

العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق بشدة	لا اوافق بشدة
1.	تسعى المراجعة الداخلية لتوفير معلومات دقيقة لدعم القرارات الاستثمارية.	52	61	3	2	0
		44.1	51.7	2.5	1.7	0
2.	تحلل المراجعة الداخلية الاستثمارات الاستراتيجية وتقدم عنها تقارير مفصلة.	41	56	13	7	1
		34.7	47.5	11.0	5.9	.8
3.	تفصح المراجعة الداخلية عن العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات.	51	49	13	3	2
		43.2	41.5	11.0	2.5	1.7
4.	تعمل المراجعة الداخلية على تحسين نظم تقييم الفرص الاستثمارية.	36	56	17	8	1
		30.5	47.5	14.4	6.8	.8
5.	تطور المراجعة الداخلية أدوات لتقييم الأداء الاستثماري بشكل دوري.	44	56	14	4	0
		37.3	47.5	11.9	3.4	0
6.	تعزز المراجعة الداخلية من توجيه الموارد نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع.	43	52	18	5	0
		36.4	44.1	15.3	4.2	0
7.	تراقب المراجعة الداخلية السوق بانتظام لتحديث استراتيجيات الاستثمار.	32	53	20	12	1
		27.1	44.9	16.9	10.2	.8
8.	تساهم المراجعة الداخلية في تدريب الموظفين على تحليل البيانات الاستثمارية.	41	41	23	11	2
		34.7	34.7	19.5	9.3	1.7
9.	تفحص المراجعة الداخلية بانتظام محفظة الاستثمارات لتقليل المخاطر.	45	52	18	3	0
		38.1	44.1	15.3	2.5	0
10.	تعزز المراجعة الداخلية من استخدام التكنولوجيا لتحليل الاتجاهات الاستثمارية.	42	56	14	5	1
		35.6	47.5	11.9	4.2	.8

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يوضح الجدول (2) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الرابعة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية. بشكل عام، أظهرت النتائج إنتاجاً إيجابياً نحو تأييد الفرضية، حيث كانت غالبية الاستجابات في فئتي "موافق" و"موافق بشدة". على سبيل المثال، في العبارة الأولى، وافق 61 فرداً (51.7%) ووافق بشدة 52 فرداً (44.1%) على أن المراجعة الداخلية تسعى لتوفير معلومات دقيقة لدعم القرارات الاستثمارية. كما أظهرت العبارات الأخرى نسباً عالية من الموافقة، مثل العبارة الثالثة التي حصلت على 41.5% موافق و43.2% موافق بشدة، والعبارة الخامسة التي حصلت

على 47.5% موافق و37.3% موافق بشدة. ومع ذلك، كانت هناك بعض العبارات التي أظهرت نسباً أقل من الموافقة الشديدة، مثل العبارة الثامنة التي حصلت على 34.7% موافق و34.7% موافق بشدة. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الرابعة وتشير إلى أن جودة المراجعة الداخلية يُنظر إليها على أنها عامل فعال في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف.

2.3.3 التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية .

جدول(3) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الثانية

لا اوافق بشدة		لا اوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
0	1	8	60	49	ت	1. تسعى المراجعة الداخلية لتحسين نظمها لدعم القرارات التمويلية.
0	.8	6.8	50.8	41.5	%	
1	7	11	58	41	ت	2. تقدم المراجعة الداخلية تقارير تفصيلية عن تكاليف التمويل ومصادره.
.8	5.9	9.3	49.2	34.7	%	
0	4	12	53	49	ت	3. تتأكد المراجعة الداخلية من شفافية ونزاهة سياسات التمويل
0	3.4	10.2	44.9	41.5	%	
2	6	23	55	32	ت	4. تعمل المراجعة الداخلية على تطوير استراتيجيات تمويل فعالة.
1.7	5.1	19.5	46.6	27.1	%	
0	4	15	61	38	ت	5. تطور المراجعة الداخلية أدوات لتقييم كفاءة القرارات التمويلية.
0	3.4	12.7	51.7	32.2	%	
2	8	12	60	36	ت	6. تعزز المراجعة الداخلية من توجيه التمويل نحو المشاريع ذات العائد المرتفع.
1.7	6.8	10.2	50.8	30.5	%	
0	5	17	64	32	ت	7. تراقب المراجعة الداخلية التغيرات الاقتصادية لتحديث سياسات التمويل
0	4.2	14.4	54.2	27.1	%	
0	6	23	60	29	ت	8. تساهم المراجعة الداخلية في تدريب الموظفين على أفضل ممارسات التمويل.
0	5.1	19.5	50.8	24.6	%	
2	3	13	67	33	ت	9. تفحص المراجعة الداخلية بانتظام تكاليف التمويل لتحسين الكفاءة.
1.7	2.5	11.0	56.8	28.0	%	
1	7	16	57	37	ت	10. تعزز المراجعة الداخلية من استخدام التكنولوجيا لتقديم حلول تمويل مبتكرة.
.8	5.9	13.6	48.3	31.4	%	

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يوضح الجدول (3) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الخامسة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية. بشكل عام، أظهرت النتائج اتجاهًا إيجابيًا نحو تأييد الفرضية، حيث كانت غالبية الاستجابات في فئتي "موافق" و"موافق بشدة". على سبيل المثال، في العبارة الأولى، وافق 60 فردًا (50.8%) ووافق بشدة 49 فردًا (41.5%) على أن المراجعة الداخلية تسعى لتحسين نظمها لدعم القرارات التمويلية. كما أظهرت العبارات الأخرى نسبة عالية من الموافقة، مثل العبارة الثالثة التي حصلت على 44.9% موافق و41.5% موافق بشدة، والعبارة الخامسة التي حصلت على 51.7% موافق و32.2% موافق بشدة. ومع ذلك، كانت هناك بعض العبارات التي أظهرت نسبة أقل من الموافقة الشديدة، مثل العبارة الثامنة التي حصلت على 50.8% موافق و24.6% موافق بشدة. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الخامسة وتشير إلى أن جودة المراجعة الداخلية يُنظر إليها على أنها عامل فعال في ترشيد القرارات التمويلية في المصارف.

4.3 الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واتجاه العينة واختبار مربع كاي :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية . حيث يقدم الجدول (4) مجموعة من العبارات التي تعكس آراء أفراد العينة حول هذا الموضوع. يتم تحليل هذه العبارات من خلال الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وقد تم استخدام اختبار مربع كاي لتحديد العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف السودانية.

جدول(4)الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة	مربع كاي	مستوي الدلالة
1. تسعى المراجعة الداخلية لتوفير معلومات دقيقة لدعم القرارات الاستثمارية.	4.38	.62593	87.6	أوافق بشدة	100.237 ^a	.000
2. تحلل المراجعة الداخلية الاستثمارات الاستراتيجية وتقدم عنها تقارير مفصلة.	4.09	.87693	81.8	أوافق	95.390 ^b	.000
3. تفصح المراجعة الداخلية عن العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات.	4.22	.86859	84.4	أوافق بشدة	101.661 ^b	.000
4. تعمل المراجعة الداخلية على تحسين نظم تقييم الفرص الاستثمارية.	4	.89634	80	أوافق	84.797 ^b	.000
5. تطور المراجعة الداخلية أدوات لتقييم الأداء الاستثماري بشكل دوري.	4.19	.77293	83.8	أوافق	61.119 ^a	.000
6. تعزز المراجعة الداخلية من توجيه الموارد نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع.	4.13	.82220	82.6	أوافق	48.169 ^a	.000
7. تراقب المراجعة الداخلية السوق بانتظام لتحديث استراتيجيات الاستثمار.	3.87	.95673	77.4	أوافق	67.508 ^b	.000
8. تساهم المراجعة الداخلية في تدريب الموظفين على تحليل البيانات الاستثمارية.	3.92	1.03425	78.4	أوافق	52.169 ^b	.000
9. تفحص المراجعة الداخلية بانتظام محفظة الاستثمارات لتقليل المخاطر.	4.18	.78044	83.6	أوافق	53.593 ^a	.000
10. تعزز المراجعة الداخلية من استخدام التكنولوجيا لتحليل الاتجاهات الاستثمارية.	4.13	.84273	82.6	أوافق	99.034 ^b	.000
الاتجاه العام للفرضية	4.11	.61120	82.2	أوافق	72.627 ^a	

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يبين الجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى، حيث تشير القيم العالية للمتوسطات الحسابية التي تراوحت بين (3.87 - 4.38) والأوزان النسبية المرتفعة (77.4% - 87.6%) إلى وجود اتجاه إيجابي واضح لدى أفراد العينة تجاه جميع مؤشرات الفرضية. وتؤكد دلالة قيم مربع كاي (القيمة الاحتمالية = 0.000) عند مستوى دلالة (0.05) معنوية هذه العلاقات إحصائياً. كما تعكس قيم الانحراف المعياري المنخفضة (أقل من 1.04) تجانساً ملحوظاً في استجابات أفراد العينة، مما يدعم قوة العلاقة الإيجابية التي تفترضها الفرضية الأولى ويعزز مصداقية النتائج في تفسير دور جودة المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية. حيث يقدم الجدول (5) مجموعة من العبارات التي تعكس آراء أفراد العينة حول هذا الموضوع. يتم تحليل هذه العبارات من خلال الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وقد تم استخدام اختبار مربع كاي لتحديد العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية.

جدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لعببارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة	مربع كاي	مستوى الدلالة
1. تسعى المراجعة الداخلية لتحسين نظمها لدعم القرارات التمويلية.	4.33	.64125	86.6	أوافق بشدة ^a	87.627 ^a	.000
2. تقدم المراجعة الداخلية تقارير تفصيلية عن تكاليف التمويل ومصادره.	4.11	.86513	82.2	أوافق ^b	103.017 ^b	.000
3. تتأكد المراجعة الداخلية من شفافية ونزاهة سياسات التمويل	4.25	.77279	85	أوافق بشدة ^a	64.034 ^a	.000
4. تعمل المراجعة الداخلية على تطوير استراتيجيات تمويل فعالة.	3.92	.90730	78.4	أوافق ^b	77.678 ^b	.000
5. تطور المراجعة الداخلية أدوات لتقييم كفاءة القرارات التمويلية.	4.13	.75726	82.6	أوافق ^a	65.254 ^a	.000
6. تعزز المراجعة الداخلية من توجيه التمويل نحو المشاريع ذات العائد المرتفع.	4.02	.91505	80.4	أوافق ^b	98.441 ^b	.000
7. تراقب المراجعة الداخلية التغيرات الاقتصادية لتحديث سياسات التمويل	4.04	.76677	80.8	أوافق ^a	66.203 ^a	.000
8. تساهم المراجعة الداخلية في تدريب الموظفين على أفضل ممارسات التمويل.	3.95	.80434	79	أوافق ^a	51.695 ^a	.000
9. تفحص المراجعة الداخلية بانتظام تكاليف التمويل لتحسين الكفاءة.	4.07	.80308	81.4	أوافق ^b	126.068 ^b	.000
10. تعزز المراجعة الداخلية من استخدام التكنولوجيا لتقديم حلول تمويل مبتكرة.	4.03	.87640	80.6	أوافق ^b	90.644 ^b	.000
الاتجاه العام للفرضية	4.08	.58054	81.6	أوافق ^a	82.136 ^a	

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يبين الجدول (5) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية، حيث تشير القيم المرتفعة للمتوسطات الحسابية التي تراوحت بين (3.92 - 4.33) والأوزان النسبية المتفاوتة بين (78.4% - 86.6%) إلى اتجاه إيجابي واضح لدى أفراد العينة تجاه جميع مؤشرات الفرضية. وتؤكد دلالة قيم مربع كاي (القيمة الاحتمالية = 0.000) عند مستوى دلالة (0.05) معنوية هذه العلاقات إحصائياً. كما تعكس قيم الانحراف المعياري المنخفضة (أقل من 0.92) تجانساً ملحوظاً في استجابات الباحثين، مما يدعم قوة العلاقة الإيجابية التي تفترضها الفرضية الثانية ويعزز مصداقية النتائج في تفسير دور جودة المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات التمويلية.

4. الخاتمة:

1.4 النتائج : بعد عرض الاطار النظري واجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

"ثبت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية، إذ تساعد المراجعة الداخلية في تحليل الاستثمارات وتقييم المخاطر المرتبطة بها، مما يعزز اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة وفعالية". تؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه الدراسات السابقة من أن تقييم وإدارة المخاطر هما حجر الزاوية في ترشيد القرار الاستثماري. فدراسة النور (2019) ، على سبيل المثال، توافقت بشكل مباشر مع هذه النتيجة حيث أكدت أن المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر تساهم في الاستغلال الأمثل للبدائل وتجنب المخاطر، مما يؤدي إلى قرار استثماري سليم. كما أن دراسة فالح والشجيري (2024) دعمت هذا المنحى، وإن من زاوية مختلفة، حيث أظهرت أن تحسين الجودة المحاسبية (التي تشكل تقارير المراجعة الداخلية جزءاً أساسياً منها) يحسن كفاءة القرارات الاستثمارية. غير أن دراسة الباحثين تضيف بعداً تطبيقياً مهماً يتمثل في تأكيد هذه العلاقة إحصائياً في البيئة المصرفية السودانية التي تتسم بظروف غير مستقرة ومخاطر عالية، مما يبرز دور المراجعة الداخلية كأداة مهمة للتخفيف من حدة هذه المخاطر في سياق استثماري محفوف بالتحديات، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة المذكورة بهذه الدرجة من التحديد السياقي.

"تبين وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وترشيد القرارات التمويلية، حيث ساهمت المراجعة الداخلية في تحسين نظم التمويل من خلال توفير تقارير دقيقة وموثوقة، مما يدعم اتخاذ قرارات تمويلية فعالة". تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أمير ويوسف (2023) ، التي أوضحت أن نظم التمويل غير الفعالة، خاصة تلك القائمة على الديون قصيرة الأجل، قد تقيد استقلالية القرار المالي وتزيد من المخاطر. كما تدعمها دراسة Kaawaase وآخرون (2021) ، التي أكدت أن جودة التدقيق الداخلي تؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية، مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية فعالة. وتتفق أيضاً مع دراسة (AL Fayi 2022) ، التي أبرزت دور جودة وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز مصداقية التقارير المالية. ما يميز دراسة الباحثان هو التركيز على دور المراجعة الداخلية في تحسين نظم التمويل عبر تقديم تقارير دقيقة وموثوقة، مما يجعلها عامل مهم في دعم القرارات التمويلية الفعالة، وهو ما يضيف بُعداً تطبيقياً عملياً لم يُبرز بنفس الوضوح في الدراسات الأخرى.

2.4 التوصيات: بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:

1. دعم المراجعة الداخلية بآليات متطورة لتحليل الاستثمارات وتقييم المخاطر، للمساعدة في ترشيد القرارات الاستثمارية وزيادة دقتها وفعاليتها.
2. تعزيز نظم المراجعة الداخلية لتوفير تقارير دقيقة وموثوقة تدعم اتخاذ قرارات تمويلية فعالة، للمساهمة في تحسين نظم التمويل وإدارة الموارد المالية.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- لطفي، أمين السيد أحمد. (2019). مستقبل مهنة المراجعة. الدار الجامعية للنشر.
- شحاتة، محمد علي. (1971). مراجعة وفحص الحسابات. دار النهضة العربية.
- الصحن، عبد الفتاح محمد؛ وكامل، سمير. (2000). الرقابة والمراجعة الداخلية. الدار الجامعية.
- المرسي، جمال الدين؛ وآخرون. (2007). الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار. دار المريخ.
- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (2019). إدارة التمويل المصرفي. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

الأطروحات:

- النور، مجتبي عبد الحميد عبيد. (2019). دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في ترشيد قرارات الاستثمار رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.
- المدلل، يوسف سعيد يوسف. (2007). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء العالي والإداري [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.
- بلعروس، جلال. (2018). أهمية المراجعة الداخلية ودورها في ترشيد القرارات المالية دراسة ميدانية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- خالدي، المعتز بالله. (2011). مساهمة المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية - ورقلة - [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- خالدي، المعتز بالله. (2011). مساهمة المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية - ورقلة - [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

المقالات:

- أمير، بن خدة، و يوسف، كريمة. (2023). أهمية الهيكل المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية: دراسة حالة شركة SOGERHWIT بولاية تلمسان للفترة "2017-2021". مجلة دفاتر اقتصادية، (1)(14)، 1051 – 1066.
- فالح، حيدر علي، و الشجيري، محمد حويش علاوي. (2024). جودة المحاسبة وتأثيرها على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية المأمون، (41)، 135.119 –
- كحلة، عيبر أشرف محمد. (2025). دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد عملية إتخاذ القرارات المالية "دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، (1)(62)، 405 <https://doi.org/10.21608/acj.2025.417645405>، 453 –
- محمد، مصطفى حسين بدر الدين، و محمود، انجي وضاح حسن. (2025). تأثير الذكاء الاصطناعي على كفاءة اتخاذ القرارات المالية دراسة ميدانية على الشركات المصرية المدرجة بالبورصة. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية) <https://doi.org/10.21608/sjsc.2025.407796.1608>
- العبادي، مصطفى حسين. (2007). دور المراجع الداخلي في إضافة القيمة وتفعيل حوكمة الشركات. مجلة الدراسات والبحوث التجارية (1)1، 121.
- محمد، ربيعة رمضان. (2016). الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة الداخلية. مجلة الفكر المحاسبي (2)3، 871-872.
- البصري، عبد الرضا شفيق؛ وجاسم، بيداء فاضل. (2017). دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين. مجلة الإدارة والاقتصاد، (110)، 222.
- بن سنة، ناصر؛ وقاشي، يوسف. (2021). مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة أن سي أ روبية للفترة 2014-2017. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (2)15، 250.
- جمام، محمود؛ ودباش، أميرة. (2015). أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية "دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل". مجلة البحوث الاقتصادي والمالية، (4)، 71.

- بروبة، إلهام. (2020). أهمية نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات المالية في منظمات الأعمال. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 6(10)، 376.
- تومي، ميلود؛ وسكينة، رحمة. (2021). استخدام النسب المالية لاتخاذ القرارات المالية بمؤسسة (GNS) بسكرة. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 6(1)، 501.
- صديقي، أحمد؛ وفققي، سعاد؛ وصبرو، خدوجة. (2017). تأثير الهيكل التمويلي على القرارات المالية في المؤسسة. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 1(1)، 87.
- علوان، محمد أمين؛ وشعباني، لطفي. (2020). دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود- جيجل. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(1)، 763.
- فلاق، نورالدين. (2023). دور التخطيط المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مؤسسات المباني الصناعية والنحاسية (BATIIC) خلال الفترة 2021-2022. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، 8(1)، 11-12.
- هباش، فارس؛ ومناع، ريمة. (2018). أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 9(9)، 635.
- نصير، أحمد؛ وبن عمر، محمد البشير. (2017). مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسة في ترشيد القرارات المالية " حالة المجمع الصناعي صيدال ". مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 3(10)، 167.
- أحمد، محمد عزام عبدالمجيد. (2021). جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات. مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(3)، 641-689.
- إسماعيل، نمارق ازهري. (2021). جودة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً (دراسة ميدانية على بنك الخليج وبنك فيصل الاسلامي). المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(3)، 1-20. مركز السنبل، عمان.
- بلفقيه، محمد علوي، و باشيخ، عبداللطيف محمد. (2014). العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، 28(2)، 1-32.

- الجميحي الباحث، محمد بنيان، لوبيز، اسموليادي، دين، قمر زمان بن نور، و بلوي، موحد عبد وهاب. (2023). دراسة أثر العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجع الداخلي على جودة المراجعة الداخلية في منشآت القطاع العام في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (28)، 290.267-
- الجوهري، إبراهيم السيد محمد، الناغي، محمود السيد، و مجمل، عبداللطيف محسن عبادي. (2023). أثر التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية (دراسة تطبيقية). المجلة المصرية للدراسات التجارية، 47(2)، 208.175-
- الشيخ، عمر الشيخ الطاهر، و موسى، اسعد مبارك حسين. (2020). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات التمويل المصرفي، دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية. مجلة كلية التنمية البشرية، 9(1)، 153. 174- جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا.
- على، شريف محمد. (2021). دور جودة المراجعة الداخلية في تفعيل قواعد الحوكمة كمرتكز للحد من الفساد المالي والإداري (دراسة تطبيقية بوزارة الإسكان الكويتية). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، (2)، 26.1-
- عميرة، ايمن. (2018). دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية - دراسة حالة سوناطراك. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 4(2)، 1. 20- جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر.
- محمود، رمضان مراد، و سعد الدين، ايمن محمد. (2022). دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، (2)، 575. 608- جامعة بورسعيد، كلية التجارة، الاسماعلية.
- مليحي، مجدى مليحي عبد الحكيم. (2013). أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية دراسة نظرية تطبيقية. مجلة التجارة والتمويل، 33(4)، 1. 62- جامعة طنطا، كلية التجارة، طنطا.
- يوسف، كمال أحمد، جبريل، مريم الزين، و مضوي، محمد مضوي. (2021). المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(1)، 20. 42- مركز السنبلة، عمان.

- Ahmad, Maqsood. (2020). Does under confidence matter in short-term and long-term investment decisions? Evidence from an emerging market. Management Decision. Advance online publication. <https://doi.org/10.1108/MD-07-2020-0972>
- AL Fayi, Salem Mohammed. (2022). Internal audit quality and resistance to pressure. Journal of Money and Business, (2)(1), 57–69.
- Ismael, Hazem Ramadan, & Kamel, Hany. (2021). Internal audit quality and earnings management: evidence from the UK. Managerial Auditing Journal,(36)(7), 951–978. <https://doi.org/10.1108/MAJ-09-2020-2830>
- Kaawaase, TwahaKigongo; Nairuba, Charles; Akankunda, Bryan; &Bananuka, Juma. (2021). Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions. Asian Journal of Accounting Research, (6)(3), 348–366. <https://doi.org/10.1108/AJAR-11-2020-0117>
- Kaawaase, T. K., Nairuba, C., Akankunda, B., &Bananuka, J. (2021). Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions. Asian Journal of Accounting Research, 6(3), 360.
- Krichene, A., &Baklouti, E. (2021). Internal audit quality: perceptions of Tunisian internal auditors an explanatory research. Journal of Financial Reporting and Accounting, 19(1), 29.

المدخلات:

العشماوي، محمد عبد الفتاح. (2007). نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات. ورشة عمل الفحص والتدقيق في ظل المعايير الدولية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.